أكاديميون وسياسيون حذروا من خطورة الأوضاع السياسية في البلاد وأكدوا لـ الصباح:

العودة عن مرسوم تعديل الأصوات مستحيلة.. والفوضى غير مبررة

■ المبارك: القانون يحظر الخروج بمظاهرات غير مرخصة تثير الفزع وتستهدف القتل كما حدث أخيراً

■ نواب المعارضة عمدوا إلى استيراد الشعارات والأفعال من الخارج لتحقيق أجندات وأهداف خاصة

كتب مصطفى كامل

في الوقت الذي حذرت فيه فعاليات سياسية من خطورة المسيرات على الأمن العام للبلاد وتعطيل مصالح المواطنين، يصر منظمو المسيرة على المضي قدما في مخططهم والخروج على الشارع بالمخالفة للقانون.

وفي هذا السياق، قالت النائبة السابقة د.معصومة المبارك ان المسيرات الجماهيرية حق مكفول شريطة ان يتم الترخيص لها مسبقا وتكون معلنة الهدف والغاية وعليه طالبت منظمي مسيرة اليوم ان يعلنوا عن هدف تنظيمها لافتة إلى انه اذا كان الهدف من تلك المسيرات حمل السلطة على الغاء المرسوم بقانون تقليص الاصوات الى واحد فإن هذا الامر قد حسم من قبل سمو امير البلاد ومن ثم رفعت الاقلام وجفت الصحف.

ودعت المبارك في تصريح خاص لـ«الصباح» جموع الشعب وكافة الكتل والتيارات والحركات السياسية الى المساهمة في العرس الديمقراطي الذي تشهده الكويت حاليا عن طريق المشاركة ترشيحا او انتخابا في يوم الاول من ديسمبر المقبل لاجل اختيار مجلس امة جديد.

واوضحت ان المرسوم بقانون الخاص بتعديل الاصوات الانتخابية سوف يعرض على المجلس المقبل وان من لديه امتعاض منه يمكنه ان يوضحه عن طريق ممثلي الامة داخل قاعة عبد الله السالم.

وكشفت المبارك ان الربكة والفوضى التي يسعى اليها البعض ليس لها ادنى مبرر سوى احداث حالة غير معهودة داخل المجتمع الكويتي مشيرة الى ان المهيجين للوضع السياسي على حد تعبيرها يدفعون لهذه الحالة لأجل تحقيق هدفهم في الربيع العربي داخل الكويت لاسيما وانهم اعلنوا عنه سابقا في اكثر من مناسبة وتصريح.

وخاطبت المبارك نواب المعارضة: اذا كنتم حقا حريصين على الكويت وتنميتها ومصالح الشعب فعليكم ان تعملوا بالدستور ولا تخرجوا عنه لافتة ان معارضتهم للمرسوم الخاص بتقليص الاصوات الانتخابية ليس لها سند دستوري بينما المادة 71 من الدستور تمنح صاحب السمو امير البلاد الحق في اتخاذ هذا الموقف.

وقالت ان القانون يحظر الخروج بمسيرات غير مرخصة تثير الفوضي وتستهدف القتل كما حدث في المسيرة الاخيرة بالقرب من السجن المركزي من حالات الدهس لبعض رجال الامن والتي تمثل شروعا بالقتل، مبينة ان من يطلقون على انفسهم نواب المعارضة عمدوا إلى استيراد الشعارات والافعال من الخارج واردفت: اليس فيكم رجل رشيد؟!.

وشددت المبارك على انه اذا كانت المسيرة للتعبير عن الرأي فلابد ان تحترم القانون وتلتزم بحدوده وتقدر رجال الامن رافضة ان تكون المسيرة لاشاعة الفوضى والفزع وتحقيق اجندات واهداف خاصة بمن يسيرونها، مؤكدة على انه اذا كانت تلك اهداف مسيرة اليوم فإن الكويت تتعذر منظميها مشددة على ان المواطنين والمقيمين يريدون وطناً آمناً يلتزم بالدستور ويعمل بموجبه مبينة ان الغالبية هم من عطلوا حال البلد واوقفوا التنمية واشاعوا الفساد وعليهم ان يتقوا الله في الكويت.

من جانبه أكد الخبير الدستوري د. هشام الصالح ان الخروج بمسيرات دون ترخيص هو دعوة للتصادم مع رجال الامن المنوط بهم الحفاظ على امن وارواح المواطنين والمقيمين ودعم استقرار البلد واوضح ان القانون 65 لسنه 1979 اشترط ضرورة استخراج تراخيص للمسيرات.

وكشف الصالح في تصريح خاص لـ«الصباح» ان مسيرة اليوم تعتبر مخالفة لنص المادة 34 من قانون الجزاء والخاص بالتجمهر وكذلك للمادة 33 من قانون المرور حيث يترتب عليها تعطيل حركة السير مبينا انه في كافة الاحوال فان المسيرات تعتبر اعتداء على حق اهل الكويت في التنقل وهو حق دستوري كفله لهم الدستور مشيرا الى ان القانون قد خول لرجال الامن صد التجمعات بما لهم من سلطات دون تعسف لاجل حفظ الامن والامان والطمانينة وحرية التنقل داخل البلد.

واضاف ان المسيرات وما ينتج عنها من اغلاق للشوارع وتعطيل حركة السير بسبب ضرر مباشر لاصحاب الاعمال التجارية وقاصدي المستشفيات من ذوي الحالات المرضية الحرجة مبينا انه لا توجد دولة في العالم الا وتنظم المسيرات وتلزم القائمين عليها بضرورة التقيد بالقوانين المنظمة لها داعيا الي ضرورة استخراج ترخيص لمسيرة اليوم، مشددا على ان مجرد الاخطار لا يغني حيث لا قيمة له من الناحية القانونية حيث اشترط القانون وجوب الترخيص والتقيد بما جاء في القوانين بشان هذا الصدد لاسيما وان المسيرات مسموح لها من الثامنة صباحا حتى غروب الشمس فقط ولا يجوز العمل بها مساء.

سياسيون طالبوا دعاة المتظاهرين إلى التزام القانون

■ الصالح: تجمع اليوم يخالف نص المادة 34 من قانون الجزاء والمادة 33 من «المرور»

■ الاستقواء بالمنظمات الخارجية على حساب الكويت مرفوض.. والفوضى هي البديل للدستور والقانون

وقال الصالح اذا كان الامر كما يدعي البعض بتعلق بحرية التعبير فان الترخيص للمسيرة والالتزام بالضوابط القانونية يلزم للجميع حرية التعبير، مشيرا انه مهما قيل عن المادة 44 من الدستور انها قد كفلت للمواطن حرية المسيرات فإن ذات المادة اشترطت ان تكون تلك المسيرات وفقا للقانون وايضا المذكرة التفسيرية للدستور بما يخص المادة 44 فانها نصت علي ان المسيرات لا تكون الا وفقا للقانون لافتا ان ذلك ابلغ رد علي ضرورة التقيد بالقانون وانه ليس حقا مطلقا مؤكد انه لا توجد دولة في العالم تذهب الي اطلاق المسيرات دون قيد او شرط او تنظيم.

وحول تصريح بعض القائمين علي هذه المسيرة بانهم سوف يلجاون الي المنظمات الحقوقية الخارجية لرصد حالات التعسف ضدهم قال الصالح ان مبدأ التعسف مرفوض وايضا في المقابل مبدأ الاستقواء بالمنظمات الخارجية علي حساب الكويت مرفوض خاصة وان هناك بعض من يدلس عن وجود انتهاكات داخل الكويت وهو امر عار تماما عن الصحة مشددا علي ضرورة احترام الدستور والقانون والذي لا بديل عنهما سوى الفوضي.

وفي اطار التهدئة جدد الداعية الاسلامي الشيخ الدكتور ناظم المسباح تأكيده على حق المواطنين في التعبير عن آرائهم ومكنوناتهم شريطة مراعاة الضوابط الشرعية والأطر القانونية، مؤكدا في الوقت نفسه ان امن الكويت وشعبها امانة في عنق جميع ابناء الكويت اميرا وحكومة وشعبا وان الحفاظ على هذا الامن مسؤولية الجميع، ياتي ذلك في ظل استعداد بعض القوى الشبابية والسياسية لما اطلق عليه «مسيرة كرامة وطن 2» مطالبا رجال الامن الذين هم ابناؤنا واخواننا ان يرفقوا باخوانهم وابنائهم المواطنين فما كان الرفق في شيء إلا زانه.

وناشد شباب الكويت الواعي الا ياخذهم حماس الشباب فيقعوا في بعض المحاذير عن غير قصد فيفسدوا من حيث ارادوا الإصلاح بل ينبغي احترام رجال الشرطة والتعاون معهم على حفظ الأمن الذي هو مسؤوليتهم.

وبين أهمية ان يتدخل عقلاء وحكماء الكويت من اجل واد الفتنة ونزع فتيل الاحتقان السياسي الذي تمر به البلد حاليا دون تخوين اي طرف او الطعن في ولاء اي فصيل ، مناشدا إخوانه من الدعاة وطلاب العلم الا يتحازبوا لطرف دون اخر بغير وجه حق فهذا يزيد المشكلة تفاقما ولا يساهم في حلها بتاتا ، مؤكدا رفضه لتناول الأخبار وتناقلها دون التاكد التام من صحتها لأن ذلك يثير الفتن والقلاقل ويحدث بلبلة بين الناس.

وشدد الدكتور المسباح على أن الدماء والأموال معصومة في الشريعة ، محذراً من التعدي عليها تحت أي ذريعة أو مسوغ مذكرا بالحديث المتفق عليه أن «أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء» فمن تسبّب في قتل مسلم لعنة الله وغضب عليه واعدّ له عذابا اليما ، مشيراً إلى حالة دهس أحد رجال الأمن وما اثير حولها مؤخراً ، واقتحام بعض المنازل في موضع الحادث ، موضحا انه لا يستبعد تورط بعض الحاقدين في الداخل والخارج ممن يريدون إشعال الفتنة بين أبناء الكويت وأن الحذر من هذه الفتنة واجب علينا جميعاً.

وختم بالدعاء أن يحفظ الله الكويت وشعبها وسائر بلاد المسلمين من كل مكروه وسوء وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن وأن يحفظ علينا نعمتي الأمن والاستقرار وأن نرى الكويت مزدهرة ومستقرة في ظل قيادة صاحب السمو وقائد المسيرة الشيخ صباح الأحمد.

واصدرت اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة بيانا دعت فيه الشعب الكويتي عامة وبحكماته وعلمائه ومفكريه وفقهائه وذوي الشان فيه خاصة ان يطلقوا ما يكدر صفو الكويت في هذا الظرف الحساس بالحوار وعدم الصدام وبالنقاش الهادئ الموضوعي، والمحافظة على ما جبلوا عليه وان يمثل الجميع لقول الله تعالى: «وقل لعبادي يقولوا التي هي احسن، ان الشيطان ينزغ بينهم، ان الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا». ولقوله تعالى: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم».

وقالت اللجنة في بيانها ان الكويت حباها الله بنعم كثيرة من اجلها نعمة التاخي والتآلفي والمصارحة والمكاشفة والتعبير عن الراي، وحباهم مولاهم جل وعلا حكاما متواضعين فاتحين ابوابهم يخالطون شعبهم في افراحه واتراحه ويرجعون اليه في حل مشكلاته وانفراج ازماته، واعطاهم ربهم بلدة طيبة صغيرة في حجمها ومساحتها كبيرة في اثرها وتاثيرها على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية تغبطها في ذلك كثير من الدول والشعوب، والكويت بما اسبغ عليها الله من النعم المادية والاجتماعية سباقة الى فعل الخيرات، واعطاء الاحسان واقامة القربات والمساعدات الى جميع انحاء العالم.

فيما قال «التجمع السلفي » ان الاوضاع تتطلب تحكيم لغة العقل واحترام الدستور بشان المسيرات غير المرخصة.

قواعد «المنبر»

وفي الدائرة الخامسة «بندر خالد المكراد – فلاح ضويحي سويري العجمي – ناصر عبدالمحسن المري».

وبرز في اليوم الرابع للترشح اسماء قوية لخوض الانتخابات وخاصة في الدائرة الخامسة التي تكثر فيها دعوات المقاطعة حيث قدم عدد من ابناء القبائل اوراق ترشيحهم لكسر حصار «المقاطعة» ولعل من ابرز الأسماء د.فلاح السويري العجمي وبندر المكراد ود.ناصر المري بالاضافة الى النائب خلف دميثير في الدائرة الثانية.

بدوره دعا مرشح الدائرة الثانية خلف دميثير النواب السابقين لاعطاء الفرصة للشباب لخوض الانتخابات والحصول على عضوية مجلس الامة متسائلا ما المانع من مجيء 50 نائبا جديدا؟؟ وداعيا النواب للتوقيع على ورقة تدعم هذه الفكرة.

واسف دميثير لوصول الخطاب في الساحة السياسية الى مرحلة التخوين والتشكيك في الذمم، مشددا على ان الشعب الكويتي جبل على الوفاء واحترام الراي والاسرة الحاكمة، ومستدركا بالقول «الا ان هناك من بدأ يضرب الدستور والقانون بعرض الحائط»، مؤكدا على حسن رأي سمو الامير في اصدار مراسيم الضرورة ومتسائلا «لماذا يريدون سلب هذا الحق؟ ولماذا التصعيد وافتعال الازمات وايجاد الشعور السيئ في نفوس الشعب الكويتي؟ مؤكدا على ان «الكويتيين لا يقبلون في حكام غير آل الصباح خصوصا الاخوان المسلمين.. وانظروا ماحصل في تونس وليبيا ومصر».

واشار الى ان الكويت تعيش منذ القدم الربيع العربي وان غالبية النواب نياتهم طيبة تجاه الكويت، ومبديا اسفه لوجود 3 او 4 منهم يريدون اختطاف الاغلبية وايصال الكويت لمرحلة القمع والاعتقالات التي هي بالاساس مطامع الاخوان المسلمين، ولافتا الى ان خلاف الاسرة يحل داخلها دون تدخل احد من ابناء الشعب، مبينا ان مطالب الاخوان المسلمين تنصب في سلب صلاحيات الامير ليصبح الحكم ديكورا فقط، معتبرا انه اذا كان هناك رغبة في انشاء الاحزاب او غيره من الاصلاحات السياسية فان ذلك ياتي بالتوافق بين الجميع وان المفسدين «وكبيرهم الذي علمهم السحر» لا يريدون الكشف عن ذممهم المالية والاغلبية في المجلس السابق لم يتقدموا بقوانين النزاهة، والمعدون لايريد ان يكشف عن عماراته المؤجرة ولآخر سنة 2003 وصل البرلمان بدرجات الطلبة الجامعيين واشتريت انت واقاربك بيوت قطعة 6 في خيطان ومع ذلك يتكلمون عن الاصلاح.

وشدد على ان الكويت عصيه على الجميع وبالاخص منهم «ابو لحية» اللي شبع متاقصات لشركته الكهربائية، مبينا ان بعض الاغلبية مغلوبون على امرهم وتم استغلالهم واصبحوا «تبع»، واصفا النائب السابق محمد هايف باته صاحب الدين السليم الوحيد وليس الاخوان المسلمين الاصوليين الذين عندهم الغاية تبرر الوسيلة، معتبرا ان قضية «القبيضة» تكسب فيها خلال الانتخابات الماضية ولكن العدالة قالت كلمتها بكل جزم وحزم وهذه القضية مؤامرة في ليلة ظلماء، وزاد ان نسبة المشاركة في الانتخابات الاسابقة بلغت 58 في المئة وهي حق ديمقراطي للجميع وللقاطعة حق اصيل للجميع، ولافتا الى ان بيان الحركة الدستورية والذي اتى فيه «من يشارك سيخرج من التنظيم» ولكم يا يا اهل الكويت فمثل هؤلاء لو حكموا مانا سيفعلون في الكويت؟؟؟ ان لم تكن معي سيتم اقصاؤك، مشددا على ان حكامنا واهل الكويت قاطبة يستاهلون كل الخير وان قضية الديون سوف تكون اولى اولوياتي في المجلس المقبل.

من جهته قال مرشح الدائرة الرابعة عبداللطيف عباس المناور ان ترشحه جاء استمرارا لمسيرة الآباء المؤسسين ويجب عدم اثارة الفتن والوقوف مع هذا البلد الجميل مناشدا الجميع بالتعاون والتركيز على القضايا الرئيسية مثل التعليم والصحة والاسكان.

وطالب المناور بعدم شق الصف الواحد ودعم الوحدة الوطنية مؤكدا ان على جميع من يسكن على هذه الارض الطيبه ان يحترم قوانين البلاد، مبينا ان قبيلته «الرشايدة» غير مقاطعة للانتخابات الحالية وستشارك فيها بفعالية.

واوضح المناور ان الصوت الواحد يحد من القوية والطائفية معربا عن اعتقاده بان الصوت الواحد هو الحل الحاسم للعملية السياسية وان المشاركة ستكون فعالة متاركا «وتحترم من يتخذ طريق المقاطعة وتتمنى ان يعدلوا عن رايهم».

من جهته، قال مرشح الدائرة الثالثة هشام الشايع ان الكويت تمر في مرحلة حرجة تحتاج إلى وضع الحلول دون اللجوء الى الشارع متمنيا نقل الصورة بوضوح من خلال وسائل الاعلام التي تحمل امانة كبيرة لا سيما وان الكويت اليوم تحتاج الى تكاتف الجهود بين كافة اطياف المجتمع الكويتي.

وعزى الشايع اسباب ترشحه لخروج الامور عن مسارها الاخير علما بان نظام الصوت الواحد يفقده كثيرا من حظوظه، معتبرا ان قلة عدد المرشحين يعود إلى العمل بنظام الصوت الواحد بالاضافة الى زيادة الرسوم.

من جهة اخرى اصدرت مجموعة تنتمي للتيار الوطني بيانا لها طالبت من خلاله المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الديمقراطي بالتراجع عن قرار مقاطعة الانتخابات المقبلة والدفع بمرشحين لخوضها للمساهمة في الإصلاح.

وشدد البيان على حق صاحب السمو الامير بإصدار مراسيم الضرورة بموجب المادة «71» من الدستور، ثم حق مجلس الامة بعد انعقاده بإقرارها او رفضها، او الذهاب على تعديل قانون الانتخابات والدوائر من خلال الآليات الدستورية والعمل المعتمدة بدلا من المقاطعة وتجييش الشارع والقيام بمسيرات مناهضة للحكومة ومتضادة مع صلاحيات صاحب السمو الامير.

وأكد الموقعون على البيان على عناصر التيار الوطني الديمقراطي ضرورة احترام حق المشاركة في الانتخابات باعتباره حق دستوري لجميع المواطنين يمارسونه كيفما شاؤوا في إطار الدستور والقانون والحريات المكفولة لهم.

وجاء في تفاصيل البيان أن البلاد تعيش أوضاعا سياسية مازومة نتيجة لصدور المرسوم 20 لتعديل القانون 42 لسنة 2006 والمتعلق بتحديد آلية التصويت في الانتخابات وتمكين الناخب للتصويت لمرشح واحد فقط بدلا من اربعة، الذي اثار جدلا سياسيا ونقاشا تخلله كثير من الملاحظات والآراء القيمة التي اثرته، إلا أن جمهرة مهمة من الخبراء الدستوريين أكدت حق صاحب السمو الامير بإصدار مراسيم الضرورة بموجب المادة «71» من الدستور، ثم حق مجلس الأمة بعد انعقاده بإقرارها أو رفضها، أو الذهاب على تعديل قانون الانتخابات والدوائر من خلال الآليات الدستورية والعمل المعتمدة بدلا من المقاطعة وتجييش الشارع والقيام بمسيرات مناهضة للحكومة ومتضادة مع صلاحيات صاحب السمو الأمير، وغني عن البيان أن الكويت تستحق نظاما انتخابيا عادلا ويؤكد التمثيل الصحيح لكافة شرائح المجتمع ويعزز الهوية الوطنية ويبعد البلاد عن الاستقطابات القبلية والطائفية والعنصرية.

وعبر الموقعون على البيان عن أسفهم من الموقف الذي اعتمده التيار الديمقراطي الكويتي والتحالف الوطني الديمقراطي والقاضي بمقاطعة الانتخابات دون إعطاء المجال للآراء المخالفة لهذه المقاطعة واحترامها، إذ تألمنا كثيرا نحن المنتمين للتيار الوطني الديمقراطي في الكويت، حيث كان تأييدنا المستمر والمشاركة لذلك التيار في كافة الانتخابات النيابية منذ إقامة النظام الدستوري في البلاد في عام 1962 وتعزيزنا لدور هذا التيار في منظمات المجتمع المدني وكافة الفعاليات الوطنية، إلا أن قرار المقاطعة تم اتخاذه دون مبررات ومسوغات مقنعة، وجاء وكأنه يتماشى مع موقف ما يطلق عليه كتلة الأغلبية والتي خضعت للتيار الرجعي والمحافظ الهادف لإقامة الدولة الدينية في الكويت.

شمات

ولي العهد

ان المصاعب والتحديات التي تواجه رجال الامن تتمثل في ضرورة تعاملهم بشكل حضاري وراق مع كل مظاهر الخروج عن القانون، واكد سموه ان شعب الكويت الوفي يقف خلف رجال الامن ويدين تلك الاعتداءات التي يتعرض لها بعضهم اثناء اداء مهام عملهم الامر الذي لا يقبله القانون ولا الأعراف ولا التقاليد الوطنية مطالبا سموه حفظه الله بضرورة معاونة رجال الامن ضد اي خروج على القانون.

وقد كان في استقبال سموه لدى وصوله مدير مستشفى الفروانية الدكتور حمود الزعبي وعدد من كبار القياديين في وزارة الصحة ووزارة الداخلية.

واطمأن سمو رئيس الوزراء على صحة المصاب من اعضاء الهيئة الطبية وتمنى الشفاء العاجل له، مشيدا بجهوده ومعتبرا أن ما لحق به من اصابة ما هو الا وسام على صدور رجال الداخلية كل في موقعه، مشيدا بتضحيات رجال الامن في هذا المجال.

كما ابدى سموه استعداد الدولة تحمل جميع نفقات علاج المصاب في الداخل او الخارج، مشيرا الى ان الاجهزة الامنية تبذل اقصى ما في وسعها من اجل الوطن.

وفي تصريح خاص لقناة «الصباح» الاخبارية اكد سمو الشيخ جابر المبارك ان الحكومة لا تقف في العتف خلال تعاملها مع التجمعات ولكن ان اضطرت فالكويت اغلى من الجميع داعيا المولى عز وجل بان تظل الكويت بلد الامن والاستقرار.

وقال الشيخ جابر «انا في منتهى السعادة والسرور اني اشوف احد ابنائنا الاعزاء اللي هو قدوة لزملائه» واضاف ان رجل الامن قام بواجبه خير قيام، وهذا هو المفروض يكون في قواتنا المسلحة وافرادنا ورجال امننا.

قائلا: «اليوم يومهم لوطنهم الآن، وطنهم هو اللي بحاجة لهم لاستتباب الامن وعدم ترويع المواطنين في بلدنا الحبيب، واللي اشوفه الآن هذا نموذج من ابناء الكويت».

رافق سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء خلال الزيارة وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي ومدير مستشفى الفروانية الدكتور حمود الزعبي وعدد من القيادات الامنية بوزارة الداخلية.

الطبطبائي: تحديد

تحديد حق الناخب بعدد الأصوات التي يحق له الادلاء بها هي سلطة تقديرية للمشرع يمتلكها سمو الامير في حالة حل مجلس الأمة وعلى أن تكون تحت نظر مجلس الأمة عند انعقاده أو المحكمة الدستورية عند الطعن بمرسوم القانون عند اللجوء إلى هذا الخيار.

علما بان المراسيم بقوانين التي صدرت خلال حل مجلس الإمة انما تمت وفقا للمادة «71» من الدستور وهو حق يملكه سمو الأمير عند حل مجلس الأمة.

دعوات التهدئة

وتكون معلنة الهدف والغاية وعليه طالبت منظمي مسيرة اليوم ان يعلنوا عن هدف تنظيمها، لافتة انه اذا كان الهدف من تلك المسيرات حمل السلطة على الغاء المرسوم بقانون تقليص الاصوات الى واحد فإن هذا الامر قد حسم من قبل سمو امير البلاد ومن ثم رفعت الاقلام وجفت الصحف.

ودعت المبارك في تصريح خاص لـ«الصباح» جموع الشعب وكافة الكتل والتيارات والحركات السياسية الى المساهمة في العرس الديمقراطي الذي تشهده الكويت حاليا عن طريق المشاركة ترشيحا او انتخابا في يوم الاول من ديسمبر المقبل لاجل اختيار مجلس امة جديد.

واوضحت ان المرسوم بقانون الخاص بتعديل الاصوات الانتخابية سوف يعرض على المجلس المقبل وان من لديه امتعاض منه يمكنه ان يوضحه عن طريق ممثلي الامة داخل قاعة عبد الله السالم.

وكشفت المبارك ان الربكة والفوضى التي يسعى اليها البعض ليس لها ادنى مبرر سوى احداث حالة غير معهودة داخل المجتمع الكويتي مشيرة الى ان المهيجين للوضع السياسي على حد تعبيرها يدفعون لهذه الحالة لأجل تحقيق هدفهم في الربيع العربي داخل الكويت لاسيما وانهم اعلنوا عنه سابقا في اكثر من مناسبة وتصريح.

وخاطبت المبارك نواب المعارضة: اذا كنتم حقا حريصين على الكويت وتنميتها ومصالح الشعب فعليكم ان تعملوا بالدستور ولا تخرجوا عنه، لافتة ان معارضتهم للمرسوم الخاص بتقليص الاصوات الانتخابية ليس لها سند دستوري بينما المادة 71 من الدستور تمنح صاحب السمو امير البلاد الحق في اتخاذ هذا الموقف.

وقالت ان القانون يحظر الخروج بمسيرات غير مرخصة تثير الفوضي وتستهدف القتل كما حدث في المسيرة الاخيرة بالقرب من السجن المركزي من حالات الدهس لبعض رجال الامن والتي تمثل شروعا بالقتل، مبينة ان من يطلقون على انفسهم نواب المعارضة عمدوا إلى استيراد الشعارات والافعال من الخارج واردفت: اليس فيكم رجل رشيد؟!

وشددت المبارك على انه اذا كانت المسيرة للتعبير عن الرأي فلابد ان تحترم القانون وتلتزم بحدوده وتقدر رجال الامن رافضة ان تكون المسيرة لاشاعة الفوضى والفزع وتحقيق اجندات واهداف خاصة بمن يسيرونها، مؤكدة على انه اذا كانت تلك اهداف مسيرة اليوم فإن الكويت تتعذر منظميها مشددة على ان المواطنين والمقيمين يريدون وطناً آمناً يلتزم بالدستور ويعمل بموجبه مبينة ان الغالبية هم من عطلوا حال البلد واوقفوا التنمية واشاعوا الفساد وعليهم ان يتقوا الله في الكويت.

من جانبه أكد الخبير الدستوري د. هشام الصالح ان الخروج بمسيرات دون ترخيص هو دعوة للتصادم مع رجالات الامني المنوط بهم الحفاظ على امن